تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من 15 إلى 21 شباط/ فبراير 2025، يشير فيه إلى هجوم استيطاني غير مسبوق في الأغوار الفلسطينية وفي محافظات بيت لحم والخليل وجنين*

2025/2/22

إعداد: مديحة الأعرج/ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

كانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت في نوفمبر الماضي على الميزانية العامة للدولة لعام 2025، وذلك في اجتماعها برئاسة بنيامين نتنياهو، حيث تم تحديد إجمالي الميزانية لعام 2025 بقيمة 619 مليار شيقل (171.56 مليار دولار)، وهي الأعلى في تاريخ إسرائيل، بزيادة عن ميزانية 2024 التي بلغت 587.5 مليار شيقل. كما تم إقرار عجز الموازنة بنسبة 4.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 5.5 مليار شيقل إضافية على العجز المستهدف البالغ 4٪. وكان الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي قد صادق في كانون الأول الماضي بالقراءة الأولى على قانون الموازنة تلك في ظل خلافات متصاعدة داخل الائتلاف الحاكم. وبات من المقرر أن يصوت الكنيست في وقت لاحق بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون الميزانية ليدخل حيز التنفيذ.

صحيفة "معاريف" العبرية قالت إن المصادقة على قانون ميزانية 2025 في القراءة الأولى في الكنيست تمت بأغلبية 59 مؤيدًا (من أصل 120 بالكنيست) مقابل 57 معارضًا، من بينهم أعضاء حزب "عوتسما يهوديت" بزعامة وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير. وتعقيبًا على ذلك، كتب وزير المالية ووزير الاستيطان في وزارة الجيش، بتسلئيل سموتريتش، في حسابه على منصة "إكس": "الكنيست صادق بالقراءة الأولى على الميزانية التي قدمناها لعام 2025 حتى بدون بن غفير، الذي انضم إلى أعضاء الكنيست العرب والمعارضة ويتصرف بشكل غير مسؤول، مما يعرض حكومة اليمين للخطر في خضم الحرب". وتابع يقول: "هم بذلك يعرضون للخطر فرصة تاريخية لمستقبل المستوطنات في يهودا والسامرة (التسمية الصهيونية للضفة الغربية) ودولة إسرائيل مع وجود إدارة ترامب على الأبواب".

يلفت الانتباه هنا أن سموتريتش يربط بين سلوك بن غفير ومستقبل المستوطنات، علمًا أن ما تسرب من تفاصيل أولية بشأن مخصصات الاستيطان في الميزانية، وهي تفاصيل محدودة حتى الآن، يفيد بأن وزارة الاستيطان، برئاسة أوريت ستروك، اليمينية المتطرفة من حزب "عوتسما يهوديت"، الذي يترأسه إيتمار بن غفير، قد حصلت على مخصصات بلغت 123 مليون شيقل، بينما

***المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض – نابلس

https://tinyurl.com/3ttyksa2

خُصص لوزارة التعاون الإقليمي، التي يرأسها دافيد أمسالم من حزب الليكود، مبلغ 43 مليون شيقل. أما وزارة التراث، برئاسة عميحاي إلياهو من حزب "عوتسما يهوديت"، فقد نالت 71 مليون شيقل، في حين خُصصت 46 مليون شيقل لوزارة الإعلام والشتات، التي يرأسها عميحاي شيكلي من حزب الليكود. بالإضافة إلى ذلك، خصصت الحكومة 28 مليون شيقل لوزارة القدس برئاسة مئير بوروش من حزب "يهودت هتوراه".

مصادقة الكنيست الإسرائيلي على الميزانية العامة لا تعني أن كل بنودها كانت واضحة من الوهلة الأولى، تحديداً فيما يتصل بمخصصات الاستيطان، حيث يتم التستر في معظم الأحيان على حجم الهبات المخصصة للنشاطات والمشاريع الاستيطانية، التي تتوزع على بنود كثيرة في وزارات مختلفة، بدءاً بوزارة الجيش والإدارة المدنية وانتهاءً بوزارة التراث. هكذا كان الأمر في غالب الأحيان، خاصة في الحكومات التي يرأسها بنيامين نتنياهو. ففي سنوات 2021–2023، أدخلت الحكومة تعديلات أكثر من مرة على الميزانية العامة، حيث كانت هناك 8 تعديلات على ميزانية الهبات الحكومية اللوائية للمستوطنات. تقدم الحكومة الهبات للمستوطنات تحت مسميات مختلفة، منها "هبات أوسلو"، وهي هبات تحصل عليها المستوطنات منذ توقيع اتفاقية أوسلو تحت شعار "تعويض" عن الاتفاق الذي عارضه المستوطنون، ووفق الميزانية الأصلية، خُصص مبلغ يتراوح بين 1.2 إلى 1.6 مليون شيقل سنوياً، لكن من الناحية العملية تحصل المستوطنات على مبلغ 17.6 مليون شيقل، أي 11 ضعف الميزانية الأصلية. وهناك هبات أمنية وُجدت على الأقل منذ عام 2015 تحت ذرائع أمنية، ومن الناحية العملية لا تصرف المستوطنات أي أموال على الاحتياجات الأمنية. تراوحت المبالغ الأصلية لهذا البند في السنوات 2021–2023 بين 7.4 – 10.1 مليون شيقل، لكن من الناحية العملية خصصت الحكومة للمستوطنات في الفترة المذكورة ما بين 35.5 – 39.2 مليون شيقل، أي حوالي 5.4 أضعاف الميزانية الأصلية.

وإضافةً إلى الهبات الأمنية المذكورة، تقدم الحكومة هبة أمنية لمرة واحدة فقط، يطلق عليها "هبات لمرة واحدة"، ولا يوجد أي ذكر لها في الميزانية الأصلية، حيث تُقدَّم للمستوطنات منذ عام 2015، وبلغت 34 مليون شيقل سنوياً، وتمت مضاعفتها في عام 2023 إلى 76.8 مليون شيقل. وهناك هبات تطوير ما يسمى "المستوطنات الشابة"، التي ظهرت لأول مرة في عام 2017، حيث يستخدم مفهوم "المستوطنات الشابة" كبديل لتسمية المواقع العشوائية الاستيطانية غير القانونية. وقد قُدمت هذه الهبات بدون شروط تحدد سبل صرفها، وبلغت في عام 2020 نحو 6 ملايين شيقل، وفي عام 2021 نحو 83 مليون شيقل، وفي عام 2023 نحو 16 مليون شيقل، في حين لم تنشر وزارة المالية الإسرائيلية معطيات عام 2024.

كثيرة هي التفاصيل التي تخصصها ميزانية عام 2025 للمخططات والمشاريع الاستيطانية، غير أن الواضح هنا أنها سوف تتجاوز بكثير ما كان مخصصاً لها في موازنات الأعوام السابقة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار خطة إسرائيل الاقتصادية لعام 2025، التي صادقت عليها حكومة الاحتلال في 31 أكتوبر 2024، فيما يعرف بـ"قانون الترتيبات الاقتصادية"، الذي يكشف

الستار عن مخطط الضم الخفي للضفة الغربية. ويتضمن "قانون الترتيبات الاقتصادية" عدداً من الإجراءات التي تكرس قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعزز من خطوات ضم الضفة الغربية، وتتطلب مضاعفة حجم الإنفاق الحكومي على هذا الصعيد، مثل إنشاء محطات طاقة إسرائيلية وحقول طاقة شمسية في الضفة الغربية، وإنشاء هيئات النقل الحضرية، وزيادة عدد الأماكن للطلاب الإسرائيليين في جامعة أريئيل المبنية على أراضي الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية، وغيرها من الخطوات والترتيبات.

في ميزانية العام الماضي، خصصت حكومة الاحتلال مبالغ ضخمة لإنجاز عدد من الطرق الالتفافية الرئيسية لتحويل حركة المستوطنين عن البلدات والقرى الفلسطينية. مخصصات ميزانية العام الجديد سيكون للاستيطان حصة مجزية في "قانون الترتيبات الاقتصادية" في ضوء قرار حكومة الاحتلال بناء محطات توليد الطاقة ومشاريع الطاقة الشمسية في الضفة الغربية، حيث وُجهت إلى العمل على منح التراخيص اللازمة لإنتاج الكهرباء من خلال محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية، بقدرة إجمالية لا تقل عن 1300 ميغاواط.

وحسب صحيفة "يسرائيل هيوم"، هناك سبعة مواقع محتملة لمحطات توليد الطاقة في الضفة الغربية قيد الدراسة، والمناطق هي: جبل المقطم غربي رام الله، والمنطقة الصناعية المخطط لها "بستاني حيفتس" بالقرب من طولكرم، والمنطقة الصناعية المخطط لها "ناحال رابا" جنوب قلقيلية، ومنطقة ترقوميا غربي الخليل، ومنطقة النبي موسى جنوب أريحا، ومنطقة ميحولا في شمال غور الأردن. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن الـ 200 هكتار من الأراضي التي تخطط لتخصيصها لحقول الطاقة الشمسية لن تتركز بالضرورة في مكان واحد، وقد تنتشر في جميع أنحاء المنطقة (ج).

وفي السياق، توعد بتسلئيل سموتريتش، الأحد الماضي، في كلمة له خلال اجتماع وحدة إنفاذ القانون في "الإدارة المدنية"، بأن عام 2025 سيكون أول عام منذ 1967 يتم فيه تدمير مبانٍ فلسطينية أكثر مما يتم بناؤه، وبأن حكومته سوف تمضي في ذلك بكل قوة، وبأنها ستعمل على تعزيز عمليات الهدم ومنع البناء الفلسطيني في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. كما أكد أن ميزانية العام 2025 ستتضمن زيادة كبيرة في الموارد المخصصة لعمليات الهدم، عبر تعزيز القوى العاملة، وشراء معدات جديدة، وتطوير تقنيات حديثة لمراقبة البناء الفلسطيني. وشدد على أن الأمر لا يقتصر على ملاحقة ما زعم أنه بناء "غير قانوني"، بل يشمل أيضًا منعًا كاملاً للبناء الفلسطيني وإعادة السيطرة الإسرائيلية على الأرض، معتبراً أن "السيطرة على الأرض هي جوهر الصراع، ومن يسيطر على الأرض يحدد مستقبلها".

كما قررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء هيئة تابعة لوزارة المواصلات لتنظيم المواصلات العامة في المناطق الحضرية المختلفة في دولة الاحتلال. ورغم أن المناطق الحضرية المقصودة ليست في الضفة الغربية، إلا أن الهيئة قد تضيف إلى إدارتها خطوطًا تمر عبر مناطق مجاورة لها. وعليه، فإن هذه الجزئية تسمح بإدراج خطوط النقل في المستوطنات، وخاصة بالقرب من مدينة

القدس، تحت إدارة المدينة الحضرية الإسرائيلية، بحسب منظمة "السلام الآن". ويسعى القرار، حسب المنظمة، إلى تضمين المستوطنات الخاضعة لسلطة المواصلات الحضرية في القدس في المستقبل أيضًا. وتنص المادة السابعة من القرار الحكومي على: "إعطاء تعليمات لوزارات المواصلات والمالية والداخلية والعدل والجيش بدراسة مخطط قانوني لتطبيق الترتيبات الحضرية أيضًا فيما يتعلق بالسلطات المحلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) التي تشكل جزءاً من منطقة القدس الحضرية في جانب المواصلات".

إلى هذا كله، صادقت ما تسمى اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع، الأسبوع الماضي، بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يهدف إلى تغيير مسمى "الضفة الغربية" في التشريعات إلى "يهودا والسامرة"، إذ من المتوقع أن تعقد لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست جلسة لوضع اللمسات النهائية على مشروع قانون يفرض قيوداً على أي انسحاب محتمل للاحتلال من الضفة الغربية، استعداداً لطرحه للتصويت في قراءة أولى في الهيئة العامة للكنيست.

ويهدف القانون، الذي بادر إليه رئيس اللجنة، سيمحا روتمان، من حزب الصهيونية الدينية، ومجموعة ضغط برلمانية تدعى "أرض إسرائيل" تعمل بالشراكة مع مجلس المستوطنات (يشاع)، إلى إحباط المساعي لإقامة دولة فلسطينية، وذلك عبر إلزام الحكومة الإسرائيلية بالحصول على تأييد 80 عضو كنيست أو إجراء استفتاء شعبي قبل نقل أي أراضٍ إلى "كيان أجنبي". ويسعى القانون كذلك إلى توسيع نطاق "الاستفتاء" ليشمل الضفة الغربية، بعدما كان يقتصر سابقًا على المناطق الواقعة داخل الخط الأخضر، إضافة إلى فرض قيود على أي تغييرات إدارية في الضفة، مثل تحويل مناطق من التصنيف "ج" إلى "أ" أو منح السلطة الفلسطينية أي صلاحيات.

على صعيد آخر، أصدرت سلطات الاحتلال في الحادي عشر من الشهر الجاري ستة أوامر عسكرية عن حارس أملاك الدولة وأملاك الغائبين، وهو ضابط في الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال، تقضي بالاستيلاء على مساحات تصل إلى أكثر من 16,200 دونم من الأراضي المصنفة "أملاك دولة" و"أملاك الغائبين"، من أجل حماية المستوطنات (!) والأراضي المخصصة للاستيطان الرعوي.

ويصدر ضابط الإدارة المدنية بشكل متكرر مثل هذه الأوامر لتخصيص أراضٍ تحت مسمى "الاستخدام المؤقت" لأغراض مختلفة، كتوسيع نفوذ المستوطنات، لكنها المرة الأولى التي تصدر فيها أوامر لتخصيص أراضٍ لغرض الرعي. وتتوزع الأراضي التي صدرت بحقها أوامر "تخصيص لغرض الرعي" على طوباس في الأغوار الشمالية بواقع 8700 دونم، وغور الفارعة بواقع 426 دونمًا، ودير بلوط في محافظة سلفيت، واللبن الغربي في محافظة رام الله والبيرة بواقع 2600 دونم، وأمرين استهدفا أراضي دير جرير وكفر مالك شرقي رام الله، بواقع أكثر من 4500 دونم في المنطقة المسماة شفا الغور، التي تعد منطقة استراتيجية كونها تشرف على الأغوار الفلسطينية.

في بلدة دير جرير، على سبيل المثال، أصبح الأهالي منذ أكثر من عامين محصورين داخل المنطقة السكنية بسبب الاستيطان والبؤر الاستيطانية وما يسمى بالمزارع الرعوية، حيث يستحوذ

المستوطنون على أكثر من ألفي دونم بعدما أقاموا بؤرة استيطانية على جبل الشرفة شرقي البلدة، ويمنعون الأهالي من الوصول لمساحة أكبر. وفي المنطقة الغربية للقرية، توجد بؤرة رعوية أخرى بين دير جرير وسلواد، ليأتي الأمر العسكري الأخير تثبيتًا لأمر واقع فرضه المستوطنون بحماية جيش الاحتلال، لكن القرار الأخير بتخصيص الأراضي لرعي المستوطنين أتى على جزء من أراضٍ خاصة غير مصنفة كأراضي دولة أو أملاك غائبين.

تخصيص مساحات واسعة من الأراضي لصالح "المزارع الرعوية" يسير جنبًا إلى جنب مع حيلة يلجأ إليها "مجلس التخطيط الأعلى" في الإدارة المدنية، وتعكس نهجًا جديدًا في توسيع مشاريع البناء في المستوطنات القائمة، بعد أن حول سموتريتش، بالتوافق مع المجالس الإقليمية للمستوطنات ومجلس المستوطنات في الضفة الغربية (يشاع)، اجتماعات المجلس من اجتماعات كانت تعقد على فترات متباعدة، كل ثلاثة إلى أربعة أشهر، إلى اجتماعات أسبوعية. فريق سموتريتش في مجلس التخطيط الأعلى، مثل مجلس المستوطنات، يعمل كـ"لصوص الليل" للتحايل على الانتقادات الدولية لعطاءات واسعة، بحيث يتم تجزئة العملية إلى عطاءات بالتقسيط كل أسبوع، في حيلة تبعد عن دولة الاحتلال مثل تلك الانتقادات. يتضح ذلك من النموذج التالي لعمل مجلس التخطيط ومجلس المستوطنات. ففي 4 ديسمبر 2024، عقد مجلس المستوطنات اجتماعًا للمضي قدمًا في بناء 274 وحدة استيطانية، بما في ذلك إيلون موريه – 83 وحدة متقدمة، متسبي يشاي – 79 وحدة متقدمة، معاليه آموس – 112 وحدة متقدمة. وفي 11 ديسمبر 2024، تم المضي قدمًا في بناء 227 وحدة استيطانية في تيليم – 196 وحدة، وفي عيلي – 21 وحدة متقدمة، وجفعات زئيف – 10 وحدات معتمدة. وفي 18 ديسمبر 2024، تم المضي قدمًا في بناء 286 وحدة استيطانية، موزعة على عيلي – 118 وحدة متقدمة، نوفيم – 168 وحدة متقدمة. وفي 25 ديسمبر 2024، تم المضي قدمًا في بناء 198 وحدة استيطانية، في جفعات زئيف ونحو 5 وحدات متقدمة في إيتز إفرايم – ونحو 192 وحدة تم التقدم بها في عيلي زهاف. وفي 1 يناير 2025، تم التقدم بـ 765 وحدة استيطانية في بيتار عيليت – 765 وحدة تمت الموافقة على بنائها. وفي 8 يناير 2025، تم التقدم بـ 448 وحدة استيطانية في كوخاف يعقوب – وحدة واحدة تم التقدم بها، جيفع بنيامين – 356 وحدة تمت الموافقة عليها، وكرنيه شومرون – 68 وحدة تمت الموافقة عليها، وبيتار عيليت – 23 وحدة تم التقدم بها. وهكذا، فإن ما كان يُنجز في الاجتماعات المتباعدة لمجلس التخطيط الأعلى الاستيطاني في الإدارة المدنية ويثير ردود فعل واحتجاجات دولية، أصبح يُنجز بالتقسيط في اجتماعات أسبوعية دون أن يثير مثل تلك الردود والاحتجاجات.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض، فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: اقتحمت طواقم مشتركة من بلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة والضريبة أحياء بلدة العيسوية في القدس، وانتشرت في شوارعها وتمركزت على مداخل البنايات والمحلات التجارية، وقامت بتجريف قطعة أرض وهدم ما عليها من معرش مبني من الصاج والأعمدة، تعود ملكيته

للمواطن فاروق مصطفى، كما قامت بمصادرة مركبات. وفي بلدة المكبر، هدمت قوات الاحتلال 4 منازل تعود للأشقاء علي وأمين وحامد ومحمد هلسة، كما هدمت بركسين للأغنام، وغرفة، وجرفت أرضًا تعود للشقيقين سليمان وعفيف عسكر، وتخلل ذلك إطلاق قنابل الصوت صوب المواطنين في بلدة حزما. وحذرت بطريركية الأرمن في القدس الشرقية، الأربعاء الماضي، من نية إسرائيل مصادرة ممتلكاتها في المدينة بزعم تراكم ديون عليها وصفتها بـ"الفلكية وغير القانونية" منذ عام 1994. وقدمت البطريركية التماسًا في محاولة لوقف عملية الحجز على الممتلكات العقارية التي تمتلكها منذ قرون، وذلك من أجل تحصيل ديون الأرنونا (ضريبة البلدية) التي يُزعم أنها تراكمت منذ عام 1994.

الخليل: أقدم مستوطنون على تسميم مساحات من الأراضي الرعوية في مسافر يطا، ما أدى إلى نفوق 26 رأس غنم تعود للمواطن نعيم إبراهيم برقان. وفي مسافر يطا كذلك، أقدمت مجموعة من المستوطنين على زراعة أشجار في أراضي خربة "اقواويس"، تمهيدًا للاستيلاء عليها، فيما أقدم عشرات آخرون على زراعة أشجار في خربة أم الخير ورفعوا أعلام دولة الاحتلال. كما اعتدى مستوطنو "اتسخار مان" على منزل المواطن عيسى عوض، واعتدوا بالضرب على أحد أطفاله. وفي قرية أم الحير، داهمت قوات الاحتلال القرية وهدمت ثلاثة مساكن من الصفيح تعود ملكيتها للمواطنين عمار شعيب الهذالين، فاطمة علي المعازي، وحميد شعيب الهذالين. كما هدمت قوات الاحتلال مسكنًا للمواطن فضل إسماعيل النجار في قرية شعب البطم، وداهمت قرية التوانة وهدمت ثلاثة مساكن تعود ملكيتها للمواطنين فادي وأحمد وخالد العمور. وفي خلة العيدة، هدمت قوات الاحتلال المنزل الذي يقطنه المواطن عادل غيث وتبلغ مساحته 160 مترًا مربعًا، كما جرفت آلياتها الثقيلة أراضي زراعية وسلاسل حجرية في منطقة فرش الهوى تعود ملكيتها لعائلة الزغير.

بيت لحم: اعتدت مجموعة كبيرة من المستوطنين بقيادة بن غفير على أراضي المواطنين، وشرعوا بزراعة أشتال الزيتون في برية المنية، على مساحة تقدر بمئات الدونمات، وهي محمية طبيعية في المنطقة المصنفة "ب". وفي قرية كيسان، أقدم مستوطن على تدمير شبكة مياه الشرب في منطقة "دير علا" في برية كيسان، والتي تستفيد منها 15 عائلة. وفي اعتداء آخر، أصيب 15 مواطنًا بكسور وجروح في هجوم للمستوطنين على برية المنية، حيث هاجموا المواطنين في مناطق الحجار، وواد الأبيض، وفاتح صدره في البرية، بالعصي وأعقاب البنادق، وقنابل الغاز السام المسيل للدموع والفلفل، كما أحرق المستوطنون مركبتين وحطموا عدة مركبات أخرى وألواحًا شمسية، ودمروا محتويات الخيم والبركسات في البرية. وفي منطقة الكبارات غرب بلدة محالين، اقتلعت قوات الاحتلال العشرات من أشتال الزيتون واللوزيات.

رام الله: هاجم مستوطنون قرية أم صفا، وأطلقوا الرصاص تجاه المواطنين ومنازلهم. وفي منطقة العليا على أراضي دير دبوان، أقام مستوطنون بؤرةً جديدة، ونصبوا خيامًا ومساكن متنقلة (كرافانات) على أراضٍ خاصة، بحماية قوات الاحتلال. فيما أقدم آخرون على تدمير ممتلكات زراعية في قرية بيتللو بعد أن تسللوا إلى أرض المواطن محمود رضوان وأبنائه في محمية عين

الزرقاء في القرية بعد قص الشيك، وأحرقوا أربع مضخات توزع المياه على نحو 200 دونم مزروعة، وخربوا بيوتًا بلاستيكية وكتبوا شعارات معادية.

نابلس: هاجم مستوطنون منازل المواطنين في قرية جالود وسط إطلاق كثيف للرصاص، وحاولوا إحراق منزل، الأمر الذي أدى لاندلاع مواجهات.

سلفيت: حاول مستوطن دهس المزارع صلاح منصور بالقرب من واد قانا غرب بلدة دير استيا، أثناء عرضه منتجات البرتقال والليمون على مدخل الواد.

طولكرم: انتشرت أعداد كبيرة من المستوطنين في سهل رامين شرق طولكرم وسط إطلاقهم للأعيرة النارية بشكل مكثف.

الأغوار: اعتدى مستوطنون على أراضي المواطنين في الأغوار الشمالية، حيث سيّجوا أرض المواطن سالم عبد الرحيم أبو محسن في وادي الفاو وزرعوها بأشجار الزيتون، في محاولة للاستيلاء عليها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/